ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الحرب على إيران وضرب ركائز النظام الأميركي في الشرق الأوسط

تحولت العدوان العسكري الأمريكي والإسرائيلي على إيران إلى اختبار لمصداقية واشنطن الأمنية في غرب آسيا، وهو اختبار لا يمكن اختزال تداعياته في عدد الهجمات أو حجم الخسائر أو نتائج العمليات العسكرية.

تحولت العدوان العسكري الأمريكي والإسرائيلي على إيران إلى اختبار لمصداقية واشنطن الأمنية في غرب آسيا، وهو اختبار لا يمكن اختزال تداعياته في عدد الهجمات أو

حجم الخسائر أو نتائج العمليات العسكرية.

وما يكتسب أهمية أكبر الآن هو السؤال الذي بدأ يتبلور بين حلفاء الولايات المتحدة: هل لا تزال واشنطن قادرة على ضمان أمنهم في لحظة الأزمة؟

تتضح الإجابة عن هذا السؤال، أكثر من البيانات السياسية الأمريكية، من خلال سلوك دول المنطقة. فقد تحرك حلفاء واشنطن على مدى سنوات انطلاقاً من افتراض أن الوجود العسكري الأمريكي، وشبكة القواعد والاتفاقيات الأمنية التي تمتلكها الولايات المتحدة، ستوفر في نهاية المطاف مظلة ردع يمكن الاعتماد عليها. لكن الحرب على إيران وضعت هذا التصور أمام تحدٍ جدي، ولا سيما إذا خلصت دول المنطقة إلى أن حتى الوجود العسكري الأمريكي الواسع لا يستطيع حمايتها من تداعيات حرب إقليمية.

وتناولت مجلة «فورين أفيرز»، في مقال بقلم مارك لينش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن، هذا التحول من زاوية تتجاوز ساحة المعركة. ويرى لينش أن النظام الإقليمي في غرب آسيا، الذي تشكل منذ عام ١٩٩١ على أساس التفوق العسكري والحضور الأمني الأمريكي، يواجه بعد الحرب على إيران أزمة خطيرة.

ومن وجهة نظره، لا تكمن المسألة فقط في مدى نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في تحقيق أهدافهم العسكرية، بل في تآكل الأساس الأمني للنظام الذي سعت واشنطن على مدى عقود إلى ترسيخه في المنطقة.

ومن أبرز مؤشرات هذه الأزمة، هشاشة حلفاء الولايات المتحدة في الخليج الفارسي. فإذا عجزت واشنطن، خلال حرب واسعة النطاق، عن ضمان أمن شركائها أو إبقاء طرق حيوية مثل مضيق هرمز مفتوحة، فسيطرح ذلك أمام دول المنطقة سؤالاً جوهرياً حول الكلفة الفعلية للاعتماد على الولايات المتحدة في ظروف الأزمات.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن جانباً مهماً من الاستراتيجية الأمريكية في غرب آسيا قام على ترسيخ هذه المعادلة: الولايات المتحدة موجودة، وبالتالي فإن حلفاءها ليسوا وحدهم.

لكن إذا تغيرت هذه المعادلة في أذهان حكومات المنطقة، فقد تتجاوز تداعيات ذلك مجرد خلاف سياسي مع واشنطن. إذ قد تتجه دول المنطقة إلى تقليص اعتمادها الأمني على الولايات المتحدة، وتنويع علاقاتها الخارجية، وإنشاء ترتيبات إقليمية جديدة.

وأعادت الحرب على إيران، من جهة أخرى، تسليط الضوء على مسألة أقدم تتمثل في محدودية استراتيجية الضغط لتغيير سلوك إيران أو بنيتها السياسية. فقد استخدمت الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي خلال السنوات الماضية مجموعة من الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لكن إذا كانت الحرب نفسها عاجزة عن تحقيق الهدف الأساسي، أي تغيير النظام السياسي أو فرض نظام جديد في طهران، فسيبرز السؤال حول الحدود الحقيقية لقدرة الأدوات العسكرية وسياسة الضغط الأقصى على تغيير المعادلات السياسية في إيران.

وهنا يظهر فرق مهم بين «الانتصار في ساحة المعركة» و«تحقيق الهدف السياسي للحرب». فقد يحقق أحد الأطراف مكاسب في جزء من العمليات العسكرية، لكنه إذا عجز عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية، فلا يمكن تقييم نتيجة الحرب وفق المعايير التكتيكية وحدها.

ولهذا السبب، ينبغي تقييم تداعيات الحرب على إيران على مستوى أوسع؛ مستوى يجري فيه اختبار المصداقية والردع وقدرة الولايات المتحدة على التأثير في سلوك الأطراف الفاعلة في المنطقة.

والأهم من ذلك أن فراغ القوة لا يبقى خالياً لفترة طويلة. فإذا شعرت دول المنطقة بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو راغبة في أداء الدور الذي كانت تضطلع به في السابق، فسيدخل لاعبون آخرون لملء هذا الفراغ.

وقد تتمكن الصين وروسيا وتركيا، وحتى قوى إقليمية مثل السعودية وإيران، في مثل هذه الظروف، من أداء دور أكبر في صياغة الترتيبات الأمنية في غرب آسيا.

ومن هذا المنظور، لا ينبغي النظر إلى الاتفاقيات الأمنية الجديدة في المنطقة باعتبارها أحداثاً منفصلة عن بعضها البعض. فانتقال بعض دول المنطقة نحو تعاون دفاعي وأمني أكثر استقلالية قد يكون مؤشراً على تغير حساباتها الاستراتيجية.

ولا يعني هذا بالضرورة خروجاً فورياً من الفلك الأمريكي، لكنه يشير إلى أن العديد من الأطراف الإقليمية لم تعد تريد ربط أمنها بالكامل بقوة خارجية واحدة.

وقد يؤدي هذا التحول تدريجياً إلى تغيير هيكل القوة في غرب آسيا. فالنظام الذي استند لعقود إلى التفوق النسبي للولايات المتحدة يواجهالآن أطرافاً تمتلك قوة وخيارات أكبر، ولم تعد مستعدة لتنظيم جميع حساباتها الأمنية وفقاً لرغبات واشنطن.

وبالتالي، قد تتجلى أهمية الحرب على إيران، أكثر من خطوط الخريطة في ساحة المعركة، في التغير الذي يطرأ على ذهنية حكومات المنطقة.

فإذا خلص حلفاء الولايات المتحدة إلى أن واشنطن غير قادرة على ضمان أمنهم في لحظة الأزمة، فإن الثقة بالنظام الأمني الأمريكي ستتآكل تدريجياً.

وفي مثل هذه الظروف، قد لا تكون الحرب على إيران نهاية مواجهة، بل بداية مرحلة جديدة في السياسة الإقليمية؛ مرحلة تبتعد فيها غرب آسيا عن النظام أحادي القطب وتتجه نحو توزيع أوسع للقوة.

وفي هذا النظام الجديد، ستظل الولايات المتحدة أحد اللاعبين المهمين في المنطقة، لكنها لن تكون بالضرورة اللاعب الوحيد القادر على تحديد قواعد اللعبة.

وربما تكون أهم تداعيات هذه الحرب بالنسبة إلى واشنطن هي الآتية: المسألة لا تتعلق فقط بحجم القوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة في حرب ما، بل بمدى استمرار حلفائها في الثقة بهذه القوة.

فإذا فقدت واشنطن هذه الثقة، فإن استعادتها ستكون أصعب بكثير من إعادة بناء قدراتها العسكرية. **مهر**

لماذا تلجأ واشنطن إلى «دبلوماسية الوهم»؟

جاءت ادعاءات دونالد ترامب بشأن وجود قناة اتصال مباشرة وسرية بين الولايات المتحدة والحرس الثوري الإيراني، في وقت وصلت فيه المفاوضات الرسمية بين طهران وواشنطن بشأن إنهاء الحرب ووضع مضيق هرمز إلى طريق مسدود، فيما نفى الحرس الثوري هذه الادعاءات ووصفها بأنها أوهام ناجمة عن الهزيمة.

أفادت تقارير إعلامية بمحاولات من إدارة ترامب لإنشاء قناة اتصال غير رسمية مع إيران، وطرحت أسماء وسطاء محتملين في هذا السياق. لكن سعي واشنطن إلى إيصال رسائل إلى طهران يختلف بشكل جوهري عن دخول إيران في مفاوضات معها.

وقد نفى الحرس الثوري بشكل صريح وجود أي محادثات سرية مع الولايات المتحدة، مؤكداً أن الملفات الدبلوماسية لها مساراتها المحددة، وأن الحرس الثوري هو «ذراع ولسان قوة الشعب الإيراني».

لماذا يتحدث ترامب عن «مفاوضات سرية»؟

من جهة، لا تستطيع الإدارة الأمريكية التراجع بسهولة عن خطاب التهديد والضغط، ومن جهة أخرى، فإن استمرار التصعيد يفرض تكاليف سياسية واقتصادية على واشنطن.

وفي مثل هذه الظروف، يمكن لطرح ادعاء وجود قناة اتصال مع إيران أن يبعث برسالة مفادها أن واشنطن لا تزال تمسك بزمام المبادرة، وأن لديها خيارات أخرى لإدارة الأزمة.

محاولة لإحداث انقسام

يتمثل أحد الأهداف المحتملة لهذه الرواية في الإيحاء بوجود خلاف بين المؤسسات المختلفة في إيران، وإمكانية التأثير في الجانب العسكري عبر قنوات منفصلة.

لكن الموقف الرسمي للحرس الثوري ينفي هذه الصورة، ويؤكد تماسك عملية صنع القرار في إيران وانعدام الثقة الناجم عن نقض الولايات المتحدة لتعهداتها مراراً.

حرب الروايات إلى جانب حرب الميدان

إلى جانب المواجهة السياسية والعسكرية، تدور بين طهران وواشنطن حرب أخرى على مستوى الرواية والإدراك.

وتحاول الولايات المتحدة تقديم صورة عن امتلاكها زمام المبادرة والقدرة على إدارة الأزمة، في حين تؤكد إيران صمودها وعدم فاعلية الضغوط المفروضة عليها.

وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى ادعاء ترامب بشأن وجود اتصال مع الحرس الثوري باعتباره جزءاً من الحرب الإدراكية، ولا يمكن اعتباره تحولاً دبلوماسياً حقيقياً في ظل غياب أدلة وتأكيد رسمي إيراني.

الخلاصة

جاءت ادعاءات ترامب بشأن وجود «قناة سرية» مع الحرس الثوري في وقت تنفي فيه طهران بشكل واضح إجراء مثل هذه المحادثات، بينما تواصل الولايات المتحدة مواجهة تداعيات سياساتها والضغوط التي فرضتها على إيران.

ومن هذا المنظور، فإن ما تصفه واشنطن بأنه «مفاوضات سرية» قد يكون، أكثر من كونه مؤشراً على اتفاق أو تحول دبلوماسي، محاولة لإدارة الرأي العام وإعادة بناء صورة القوة الأمريكية؛ فيما تبقى حقائق الميدان والمواقف الرسمية للطرفين هي المعيار الأساسي لتقييم هذه الادعاءات. **مهر**

الاقتصاد يحاصر ترامب..هل تنتقم صناديق الاقتراع؟

محمد الأيوبي

في خضمّ العاصفة التي تضرب الشارع الأميركي، بين لهيب أسعار البنزين ووهج التضخم الذي لم يهدأ، يقف الرئيس دونالد ترامب على حافة اختبار سياسي مصيري قبل أقل من ثلاثة أشهر من موعد الاقتراع في انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦. ليست هذه الانتخابات فقط استحقاقًا دستوريًا دوريًا لتجديد مقاعد الكونغرس، بل هي استفتاء شعبي عنيف على حصيلة عامين من العودة إلى البيت الأبيض، حيث يتحول الاقتصاد من أرقام في النشرات الدورية إلى سيف مصلت على رقبة الرئيس وأغلبيته الجمهورية.

هنا يُطرح السؤال الجوهري الذي يتردد في أروقة واشنطن ومدن الأقاليم: هل يستطيع الناخب الأميركي الفصل بين مكاسب السياسة الخارجية، كإضعاف المشروع النووي الإيراني، وبين فواتير البقالة والرهن العقاري التي تتصاعد يوميًا؟ وهل ينجح ترامب في إقناع الجمهوري الغاضب، ذلك الذي تراجعت قدرته الشرائية بنسبة ملحوظة، بأن ثمن المواجهة مع طهران يستحق التضحية برفاهيته المعيشية؟ أم أن بطاقة الاقتراع ستتحول في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أداة للانتقام الاقتصادي، تعيد رسم خارطة السلطة في الكونغرس، وتفتح الباب على مصراعيه أمام سيناريوهات كان البيت الأبيض يظن أنها طُويت إلى الأبد، وفي مقدمتها العزل السياسي؟

المفارقة الأكثر إيلامًا للجمهوريين أن ساحة المعركة ليست في أراضي إيران أو مياه مضيق هرمز فحسب، بل في قلوب وعقول الناخبين الذين يسألون أنفسهم سؤالًا يوميًا: لماذا أشعر بالفقر رغم وعود الازدهار؟ هذا السؤال البسيط، الذي تتجاهله البلاغة الرئاسية، هو ما سيحسم مصير الأغلبية الجمهورية، ويحدد ما إذا كان ترامب سيظل سيدًا لملفاته التشريعية أو يصبح أسيرًا للجنة القضائية في مجلس النواب. وفي هذا التحليل، نغوص في أعماق المأزق الاقتصادي الذي يحاصر البيت الأبيض، مستعرضين الأرقام التي تصرخ، والاستطلاعات التي تدق ناقوس الخطر، والملفات الثمانية التي تتقاطع لتشكل كابوس نوفمبر المقبل.

استطلاعات تُصوّر المشهد الاقتصادي القاتم

كشف استطلاع أجرته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، بالتعاون مع مؤسسة «فوكال داتا»، عن أرقام مدمرة سياسيًا للرئيس الأمريكي: ٥٣٪ من الناخبين المسجلين يقولون إن أوضاعهم المالية ساءت منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥. وترتفع هذه النسبة بين المستقلين إلى ٥٧٪، والأكثر إثارة للقلق أن قرابة ربع الجمهوريين أنفسهم يعترفون بأنهم أصبحوا أسوأ حالًا ماليًا في عهد رئيسهم.

ولا يتوقف التراجع عند حدود الأداء الاقتصادي، إذ يرفض ٥٥٪ من الناخبين المسجلين أداء ترامب بشكل عام، في حين يعرب ٦٤٪ عن رفضهم لكيفية تعامله مع التضخم وتكاليف المعيشة، بينهم نحو ٧ من كل ١٠ مستقلين ونحو ثلث الجمهوريين.

«الاتجاه الخاطئ».. مزاج عام يهدد الجمهوريين

ربما يكون المؤشر الأكثر خطورة على مستقبل الجمهوريين في صناديق الاقتراع هو أن نحو ثلثي الناخبين المسجلين (نحو ٦٧٪) يرون أن الاقتصاد الأميركي يسير في الاتجاه الخطأ، في مقابل ربع الناخبين فقط (٢٥٪) الذين يعتقدون أنه يسير في الاتجاه الصحيح. وهذه الفجوة تعكس أزمة ثقة عميقة في سياسات الإدارة الحالية، خصوصا في ملف التضخم الذي أصبح هاجسًا يوميًا للأسر الأميركية.

ورغم أن بيانات يوليو/تموز أظهرت تباطؤًا في وتيرة ارتفاع الأسعار، حيث انخفض التضخم السنوي من ٤٫٢٪ في مايو/أيار إلى ٣٫٤٪ في يوليو/تموز، فإن تكاليف المعيشة اليومية لا تزال مرتفعة للغاية بالنسبة للعديد من الأميركيين. والأكثر إثارة للقلق أن ثقة المستهلكين تراجعت بشكل حاد في أغسطس/آب إلى ٥١ نقطة، مقارنة بـ٥٥٫٢ نقطة في يوليو/تموز، في مؤشر واضح على تآكل التفاؤل الاقتصادي.

حرب إيران.. فاتورة البنزين تضرب جيوب الأميركيين

لا يمكن فهم المشهد الاقتصادي الحالي بمعزل عن التداعيات المباشرة للحرب التي يخوضها ترامب في إيران. فقد أدى التوتر في مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط العالمية، إلى ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى نحو ٤٫٠٨ دولارات للغالون، بزيادة ٢٩٪ عن العام السابق.

ويرى محللون أن استمرار تعطل حركة الملاحة في المضيق، حيث لم يعد يمر سوى سفينتين فقط يوميًا مقارنة بأكثر من ١٣٠ سفينة كانت تعبره يوميًا قبل الحرب، سيؤدي إلى مزيد من الضغوط التضخمية. ويقدر تقرير لوكالة «موديز» أن تكاليف الطاقة المرتبطة بالحرب قد ابتلعت المكاسب التي كان الأميركيون يتوقعونها من التخفيضات الضريبية هذا العام.

وفي تطور لافت، طلب ترامب من الأميركيين تقبّل دفع «ثمن بسيط» إضافي في محطات الوقود، معتبرًا أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي يستحق هذه التكلفة. لكن هذا الموقف قد يتحول إلى عبء سياسي ثقيل، خصوصًا أن ترامب تعهد خلال حملته الانتخابية بخفض تكاليف الطاقة.

الديمقراطيون يستعيدون أوراقهم الاقتصادية

في انعكاس مباشر لهذا المزاج الاقتصادي المتدهور، يتقدم الديمقراطيون على الجمهوريين بـ٥ نقاط في نوايا التصويت للانتخابات النصفية، بنسبة ٤٤٪ مقابل ٣٩٪. والأكثر إيلامًا للجمهوريين أن الناخبين يمنحون الديمقراطيين أفضلية في ملفات التضخم وتكاليف المعيشة والوظائف والاقتصاد، وهي قضايا ظل الحزب الجمهوري يعدّها من نقاط قوته التقليدية.

وتشير استطلاعات أخرى إلى تقدم ديمقراطي أوسع. فقد وجد استطلاع لـ»إيمرسون كوليدج بولينغ» أن ٥٣٪ من الأميركيين يميلون للتصويت للمرشح الديمقراطي في انتخابات الكونغرس، مقابل ٤٢٪ للجمهوري. ويشير استطلاع «داتا فور بروغريس» إلى تقدم ديمقراطي بـ٧ نقاط (٥١٪ مقابل ٤٤٪).

في المقابل، يدافع البيت الأبيض عن سجل ترامب الاقتصادي. يقول المتحدث الرسمي كوش ديساي إن الإدارة تواصل تنفيذ أجندة خفض التكاليف عبر خفض أسعار الأدوية، وإعادة الوظائف إلى أميركا، وخفض الضرائب، إلى جانب الترويج لانخفاض جرائم العنف وما وصفه بأنه «أكثر حدود البلاد أمانًا في التاريخ".

لكن الأرقام تتحدث بلغة مختلفة؛ فانخفاض نسبة تأييد ترامب إلى ٣٣٪ في استطلاع «إيكونوميست/يوغوف»، مع صافي تأييد سلبي يبلغ -٢٠٪ في استطلاع «سيلفر بوليتين»، يشير إلى أن الرئيس يواجه أصعب لحظاته السياسية منذ عودته إلى البيت الأبيض.

التاريخ يهدد بتكرار سيناريوهات الخسارة

تشير التجربة التاريخية إلى أن حزب الرئيس يدفع ثمنًا باهظًا في الانتخابات النصفية. فمنذ الحرب العالمية الثانية، خسر حزب الرئيس مقاعد في مجلس النواب في ١٨ من أصل ٢٠ انتخابات نصفية. ومنذ عام ١٩٣٢، خسر حزب الرئيس معدل ٢٦ مقعدًا في مجلس النواب، ولم يحدث أن حقق مكاسب إلا في ثلاث مناسبات فقط.

وإذا كانت استطلاعات الرأي الحالية تشير إلى أن ترامب قد يخسر السيطرة على مجلس النواب، فإن العواقب قد تكون أكثر خطورة مما يتصور البعض. ففي عام ٢٠١٨، وبعد خسارة الجمهوريين للسيطرة على مجلس النواب، خضع ترامب لإجراءات عزل انتهت بمحاكمته. وقد حذر الرئيس نفسه من هذا السيناريو عندما قال إن عدم فوزه في الانتخابات النصفية قد يؤدي إلى عزله من منصبه.

معادلة ٢٠٢٦: الاقتصاد ينتظر الحسم في صناديق الاقتراع

هكذا يقف ترامب على أعتاب نوفمبر/تشرين الثاني، محاطًا بتناقضات سياسية لم يشهدها البيت الأبيض منذ عقود. فهو الرئيس الذي وعد بإعادة العظمة الأميركية، لكن ٥٣٪ من الناخبين يشعرون أن عظمتهم الشخصية -أي قدرتهم على تغطية فواتيرهم- قد تآكلت، وهو الرجل الذي راهن على قوة الرسوم الجمركية لحماية الصناعة، لكنه أطلق بها موجة تضخم التهمت المدخرات، وهو القائد الذي أعلن الحرب على إيران ردعًا لطموحاتها النووية، لكن تداعيات مضيق هرمز حولت محطات الوقود الأميركية إلى واجهة احتجاج صامت على سياساته.

في هذا المشهد المتشابك، تتقاطع الملفات الاقتصادية الثمانية التي تشغل بال الناخب - من التضخم الذي لا يزال يعاند عند ٣٫٤٪، وأسعار الفائدة المرتفعة التي جعلت خدمة الدين العام تلتهم تريليون دولار سنويًا، إلى الدين القومي الذي تجاوز حاجز ٤٠ تريليون دولار والعجز المالي المتواصل عند ٦٪ من الناتج المحلي- لتشكل جميعها لوحة قاتمة من شأنها أن تحدد خيارات الناخبين. فهذه الأرقام ليست فقط تجريدات في نشرات الاحتياطي الفيدرالي، بل هي انعكاس مباشر لمعاناة يومية: رباطة جأش رب أسرة أمام رفوف البقالة، وتردد شاب في شراء منزل بسبب ارتفاع كلفة الاقتراض، وقلق صاحب عمل صغير من تداعيات الرسوم الجمركية على سلاسل التوريد.

لكن الخطر الأعمق الذي يلوح في الأفق لا يتعلق فقط بفقدان الأغلبية في الكونغرس، بل بما قد تفتحه الخسارة من صناديق باندورا سوداء على ولاية ترامب الثانية. فالتاريخ يحذر، إذ إن خسارة حزب الرئيس في الانتخابات النصفية قاعدة راسخة، لكنها هذه المرة تحمل نكهة خاصة؛ فالرجل الذي نجا من محاكمتي عزل سابقتين، حذّر بنفسه من أن عدم فوزه في هذه الانتخابات قد يؤدي إلى عزله. ومع أن العزل يتطلب أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ لإقالة الرئيس -وهو سيناريو لا يزال مستبعدًا في ظل الخريطة الحالية للمجلس- فإن سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب وحده كافية لتحويل العامين المتبقيين من ولايته إلى جحيم برلماني، تطير فيه التحقيقات كالسهام، وتُشلّ حركة التشريع، وتُفتح ملفات لم تكن لتُفتح في ظل الأغلبية الجمهورية.

واللافت أن الجبهة الداخلية الجمهورية نفسها تتصدع تحت وطأة هذه الضغوط. فما معنى أن يعترف ربع الجمهوريين بأنهم أصبحوا أسوأ حالًا في عهد رئيسهم؟ إنها إشارة خطر تعني أن تماسك الكتلة الانتخابية الأساسية لترامب، تلك القلعة التي ظلت عصية على الاختراق، بدأت تتشقق. فالناخب الجمهوري في أوهايو أو بنسلفانيا الذي وجد نفسه يدفع أكثر في محطة البنزين، قد لا يتحول بالضرورة إلى التصويت للديمقراطي، لكنه قد يقرر البقاء في منزله يوم الانتخابات، وهذه اللامبالاة كافية لتغيير موازين القوى في دوائر انتخابية حاسمة. وفي هذا السياق، يبدو دفاع البيت الأبيض عن سجله الاقتصادي، بالحديث عن خفض أسعار الأدوية وإعادة الوظائف، وكأنه عزف على أوتار خافتة لا تصل إلى آذان جمهور يشعر بالوجع المالي في جيوبه قبل عقله السياسي.

أما على الصعيد الدولي، فإن الخسارة الجمهورية قد ترسل رسائل مروعة لحلفاء واشنطن وأعدائها على السواء. ففي لحظة تشهد فيها العلاقات مع أوروبا توترًا تجاريًا، والمنافسة مع الصين تصاعدًا في مجالات التكنولوجيا الفائقة والذكاء الاصطناعي، قد تجد الإدارة الأميركية نفسها مكتوفة الأيدي، غير قادرة على تمرير اتفاقيات تجارية أو حزم مساعدات استراتيجية بسبب انسداد أفق التشريع. وفي الشرق الأوسط، حيث يراهن ترامب على استمرار الضغط على إيران، قد يجد أن الميزانية المخصصة للعمليات العسكرية والاستخباراتية تتعرض لتجريف برلماني، أو أن قدرته على الردع تصبح موضع تشكيك حين يرى العالم رئيسًا عاجزًا عن تأمين حتى أغلبية تشريعية بسيطة.

ومع كل هذه التداعيات، يظل السؤال الأكثر إلحاحًا في أروقة واشنطن ومقاهي نيويورك ومزارع أيوا: هل سيقرر الناخب الأميركي أن يغفر لترامب ثمن الحرب مع إيران ويضعه في حساب الأمن القومي، أم أنه سيعاقبه على ارتفاع فواتير الطاقة في حساب «كم كلفتني البقالة هذا الشهر»؟ إنها مفارقة تاريخية حادة؛ فترامب الذي راهن على صوته الشعبوي الجهوري ليكون درعه، قد يجد الآن أن هذا الصوت نفسه يتحول إلى سلاح في وجهه، حين يصرخ الجمهوري الفقير والمستقل المتعب بسؤال بسيط قاتل: «نحن هنا في أميركا، أين الازدهار الذي وعدتنا به؟"

وفي النهاية، لن تحسم الانتخابات النصفية المقبلة شكل الكونغرس الجديد فحسب، بل ستحدد ما إذا كانت السنوات المتبقية من ولاية ترامب ستكون سنوات تمرير تشريعات طموحة يطمح إليها، أم سنوات ردود فعل دفاعية ودفاع مستميت عن إرثه السياسي في مواجهة لجان تحقيق ورادع برلماني قد يعيد تشكيل ملامح الرئاسة الأميركية بأكملها. معركة نوفمبر ليست فقط استحقاقًا انتخابيًا هامشيًا، بل هي لحظة فاصلة تختبر قدرة الرئيس على تحويل النكسة الاقتصادية إلى دروس مستقبلية، أو تغدو شاهدًا على أفول نجم أقوى رئيس جمهوري في العصر الحديث أمام سلاح لا يعرف الغدر ولا اللين: «سلاح رغيف الخبز وسعر غالون البنزين». صناديق الاقتراع تحمل في جعبتها إما استمرار الهيمنة أو بداية النهاية، والأسابيع القليلة القادمة كفيلة بإلقاء الحجاب عن مشهد سياسي واقتصادي سيُكتب في سجلات التاريخ الأميركي بمداد التحدي والانتقام.